خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر وتأميم قناة السويس. وأصدروا، في العام ١٩٥٨، بياناً شرحوا فيه أهدافهم، جاء فيه: «نعلن اننا جزء من الشعب الفلسطيني، الذي هو جزء من الامة العربية؛ واننا نناضل من اجل المساواة التامة بين جميع المواطنين في البلاد، ومن اجل الغاء جميع القوانين العنصرية والاضطهادية، كالاحكام العسكرية ومصادرة الاراضي العربية، وارجاع اللاجئين، من كان منهم خارج البلاد، أو داخلها، الى قراهم، واعادة ممتلكاتهم المصادرة اليهم».

وطالبوا، في البيان، المسؤولين الاسرائيليين بتحقيق ما يلي:

«١ ـ ان ينتهجوا سياسة حياد ايجابي وتعايش سلمي في المنطقة وفي العالم.

«٢ ـ ان يقطعوا ما بينهم وبين الفكر الصهيوني والحركة الصهيونية العالمية، قطعاً تاماً.

«٣ ـ ان يعترفوا بأن حركة القومية العربية هي حركة التحرر العربي، وان قوتها هي القوة المقررة في المنطقة، أولاً واخيراً.

«٤ ـ ان يعترفوا بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، ويعملوا على ارجاعه الى وطنه، بالسماح بالعودة لمن تركوا هذه البلاد بالقوة العام ١٩٤٨»[٢٤].

وعندما حاولت هذه المجموعة الوطنية اصدار صحيفة اسبوعية تنطق باسم حركتهم، رفضت السلطات الاسرائيلية ذلك، وصادرت اعداد الصحيفة من المطبعة. وقال رئيس المحكمة، في اثناء مناقشة القضية: « ان الصلاحيات التي تمنحها المادة ٩٤ من انظمة الطوارىء لحاكم اللواء هي اكثر من مطلق. والمحكمة لا تستطيع، بسبب هذه المادة، التدخل حتى لو تصرف حاكم اللواء بدافع التفرقة العنصرية»[٢٥]. كما لم توافق السلطات الاسرائيلية على السماح بقيام «حركة الارض» رسمياً، خوفاً من ان تتحول الى حزب سياسي جماهيري في الاوساط العربية، التي كانت تنظر الى عبدالناصر على انه الزعيم العربي القادر على انهاء الاحتلال المفروض عليهم. وثارت حملة صحافية ورسمية ضد جماعة الارض. وكتبت احدى الصحف: «ان من الصعب ان يرد على الخاطر ان افراد جماعة الارض قد تخيلوا ان في مقدورهم تأسيس حزب يقوم على برنامج سياسي ناصري يعمل بحرية في سبيل الدعاية لهذا البرنامج»[٢٦].

وانهت الحكومة الاسرائيلية «حركة الارض» العام ١٩٦٥، بحجة انها «عنصرية»، لانها كانت تعمل في صفوف الجماهير العربية من منطلقات قومية تقدمية. كما قامت بسجن وطرد معظم القائمين عليها خارج فلسطين. ومنعت اعضاءها من ممارسة اي نشاط سياسي، بعد ان فرضت عليهم الاقامة الاجبارية.

ومن التنظيمات السياسية الاخرى التي تعمل في صفوف العرب «ابناء البلد»، التي تأسست، في اوائل السبعينات، كقوائم انتخابية في مناطق عدة. وهي تؤمن بأن «الجماهير الفلسطينية في اسرائيل تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني؛ ونضالها يمثل جزءاً من مجمل النضال الفلسطيني»[٢٧]؛ وكذلك القائمة التقدمية للسلام، التي خاضت الانتخابات في الكنيست الاسرائيلي العام ١٩٨٤، وفازت بمقعدين.

ان عدم السماح للعرب في اسرائيل بتنظيم انفسهم سياسياً، واستمرار ممارسة التمييز العنصري ضدهم، على اساس انهم من غير اليهود، ينطبق مع الفكر الصهيوني العنصري الذي تريد السلطات الاسرائيلية تطبيقه، خاصة ان الفلسفة الصهيونية لم تؤمن بالديمقراطية، وان